مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثاني عشر – العدد الثاني، ص89–114، يونيو 2004

المسائل النحوية في مجاز القرآن لأبي عبيدة ورأيه فيها

سلام عبد الله محمود عاشور

قسم اللغة العربية –كلية الآداب – جامعة الأقصى

غزة – فلسطين

ملخص: يقوم النحو العربي على المسائل النحوية، ولقد قام أبو عبيدة بعرض كثير من المسائل النحوية في كتابه مجاز القرآن، وقد عرض لآراء النحاة الأوائل، مما يثبت أنه كان على قدر كبير في النحو العربي.

قام البحث بدراسة بعض هذه المسائل لكثرتها، ومقابلتها بما جاء في كتاب سيبويه وغيره من المتقدمين، وقد تبين أن كثيراً منها قد ذكر وذكرت شواهدها أو بعضها في الكتاب وغيره، مما يدلل على أن المسائل التي وردت في الكتاب كانت متداولة بين النحاة في حياته قبل سيبويه.

GRAMMATICAL QUESTIONS IN ABU OBEIDA,S MAJAZ ELQRAN AND HIS POINT OF VIEW

Abstract: Arabic grammar is based on grammatical questions Abu Obeida introduced lots of grammatical questions in his book" Majaz El Quran" He referred to the first grammarians and that proves that he has averts knowledge in Arabic grammar.

The study examined some of these Problems and the comparisons which are in the book of syboeih and others .

It was found out that sore of these Problems are mentioned and its justifications in this book and others.

It was seen that proves that these grammatical questions which were mentioned in the book were available among the grammarians before him.

مقدمة

أبو عبيدة معمر بن المثنى من علماء اللغة العربية المعدودين رواية وحفظاً وهو من المعمرين، وقد دُرس في عدد من الجامعات الأجنبية والعربية، فقد ذكر الدكتور مختار بوعناني في مجلة معهد اللغة العربية وآدابها أن ناصر حلاوى حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن بريطانيا ببحث قدمه بعنوان "أبو عبيدة معمر بن المثنى لغوياً وراوياً "عام 1966م ، وأن نهاد الموسى حصل أيضاً على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة مصر ببحث بعنوان "أبو عبيدة" عام 1969م ، وأن أحمد عبد الرحمن محمد حصل على درجة الماجستير من جامعة الإسكندرية ببحث عنوانه "أبو عبيدة اللغوي" ، وأن محمد بن خالد الفاضل حصل على درجة الماجستير أيضاً من جامعة الإمام في السعودية ببحث عنوانه "أبو عبيدة دراسته النحوية في كتابه إعجاز القرآن" عام 1981م(1)، إلا أن هذا فيما يعتقد الباحث لا يفي بحقه من البحث والعناية بما

يناسب عطائه اللغوي والنحوي كغيره من اللغويين والنحاة القدماء ، مما جعل الباحث يحاول عمل جدول يوضح المسائل النحوية ودراسة بعضها ومقابلتها بما جاء عند غيره من النحاة القدماء ، ويهدف هذا البحث إلى إبراز هذه المسائل وتوضيحها ما أمكن ، مما يعطي تصوراً واضحاً عن النحو العربي قبل الكتاب، و يعطي مجالاً للحكم على الكتاب أيضاً ؛ لما أثاره بعض المحدثين من أن سيبويه جمع كتابه أو أكثره " دون تهذيب أو تحقيق لهذه النقول ، مما جعل الكتاب مبهماً غامضاً في مواضع متنوعة منه وهكذا كان سيبويه جامعاً للنحو العربي". (2)

وقد ردَّ الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب على هذا الزعم على حد قوله، وذهب إلى أن المنهج العلمي يوجب على المدعي " أن يضع أمامه التراث النحوي الذي ألف قبل سيبويه ، ثم يعرض عليه كتاب سيبويه ،... ، وأين هذا التراث النحوي قبل سيبويه ، حتى نستطيع أن نقارن الكتاب به ؟!" (3) ، وهذا الأمر ليس سهلاً ، وإنما يمكن أن يحدث على مرِّ السنين وزيادة الأبحاث والتدقيق فيها ، وهذا البحث قد يوفر شيئاً من ذلك ، ورغم ما قيل إلا أنه يمكن القول مع من قال: إن سيبويه لم يكن غائباً في الكتاب ولم يكن " جماعاً لآراء السابقين فحسب ، بل له شخصية قوية ظهرت في ابتداع بعض القواعد "(4) ، والتحقيق في هذا ليس هدف البحث.

زمن تأليف المجاز

لم يذكر محقق المجاز أي دلالة على تاريخ تأليف المجاز، لكن من المعلوم أن أبا عبيدة قد عاصر الخليل وأستاذه يونس بن حبيب ، فهو من المعمرين فقد ولد عام 110هـ وتوفي 210هـ أي عاش مائة عام تقريباً على اختلاف الروايات (5)، وفي هذا العمر المديد الْتقى بأبي عمرو بن العلاء ت 154هـ(6) ، وبالأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد (7) وبعيسى بن عمر الثقفي ت 149هـ(8) ، وبيونس بن حبيب الضبي ت 188هـ(9) ، ومكث معه أبو عبيدة أربعين سنة يأخذ عنه النحو حتى قيل عنه النحوي(10)، وقد أخذ عن يونس الخليل بن أحمد ت 175هـ(11)، وأخذ عنه سيبويه أيضاً ت180هـ أو 188هـ(12)، ثم لازم الخليل.

وقد ألف سيبويه الكتاب بعد وفاة الخليل كما هو معلوم ؛ ولم يقرأه أحد عليه؛ لأن المنية عاجلته ، وإنما قام الأخفش بهذا العمل (13) ، أي أن سيبويه ألفه في الفترة من 175هـ إلى 180 أو 188هـ ، وليس كما قال الأستاذ عبد السلام هارون من أن سيبويه ألف كتابه بعد موت الخليل 160هـ(14) ؛ لأن الأستاذ نفسه قد ذكر أن الخليل ولد سنة 100هـ و توفي سنة 175هـ، ونقله عن مراجع أصيلة .(15) وليس من أهداف البحث دراسة هذا أيضاً.

وقد كان أبو عبيدة إذ ذاك في السبعين من عمره ، وقد ذكر أنه ألف المجاز بعد عودته من بغداد عند ما استقدمه الرشيد إليها من البصرة عام 188هـ ، فقد سُئل هناك عن تفسير آية من الذكر الحكيم ، وقد قال عن تأليفه : " لما رجعت إلى البصرة عملت كتابي الذي سميته المجاز "(16)

منهج أبي عبيدة في مجاز القرآن

لابد قبل الحديث عن منهج الكتاب من تعريف معنى المجاز عنده ، فالمجاز تعني عنده معاني كثيرة كما يرى محقق الكتاب ، فقد ذهب إلى أن مجازه كذا تعني " تفسيره كذا، ومعناه كذا، وغريبه ، وتقديره ، وتأويله، على أن معانيها واحدة أو تكاد ، ومعنى هذا أن كلمة المجاز عنده عبارة عن الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته"(17)

لعل هذا إجمال لمعنى المجاز ، لكنه لا يقتصر على ذلك ، فقد استعمل كلمة مجاز بمعنى التركيب الأصلي للجملة في اللغة العربية نحو ما جاء عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مّبِينٍ﴾6/11 ، " كل آكل فهو دابة ، ومجازه : وما دابة في الأرض ؛ ومن من حروف الزوائد " (18) ، ونحو تفسيره قوله: ﴿ قُل لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ وَكَانَ الإنْسَانُ قَتُوراً﴾100/17 " معناه لو تملكون أنتم" (19) ، ونحو تفسيره قوله تبارك وتعالى:﴿ كَانُواْ قَلِيلاً مّن اللّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾17/51 "أي يهجعون قليلاً من الليل" (20) ، وهناك مواضع كثيرة يمكن الرجوع إليها.(21)

أما منهجه فقد تحدث محقق المجاز عن ذلك في بضعة أسطر، حيث ذهب إلى أن أبا عبيدة كان ثمرة معاصريه ، " وأنه لم يتقيد بالقيود التي كانت المدرستان البصرية والكوفية تضعانها لفهم النصوص العربية ؛ لأن هاتين المدرستين كانتا في دور التكوين وبهذا نجا أبو عبيدة من أن يخضع لقواعدهما" (22)، وهو يرى أن أبا عبيدة متحرر من هذه القواعد فلم تجد سلطتها عليه ، فقد أكثر من رواية الشعر واعتنى بالناحية اللغوية في تفسيره لآيات الذكر الحكيم ، وانصرف عن القصص القرآني ولم يفصل القول فيه وكذلك أسباب النزول إلا عندما يقتضي الأمر ذلك.

ولا شك أن من درسوه سابقاً قد تحدثوا عن ذلك ، وكذلك الأستاذ الدكتور عبد الحميد السيد طلب(23)، إلا أنه من الصعب الحديث عن كتاب بلا تقديم عن منهجه ولو بشيء يسير، فقد اهتم بالرواية ولم تقتصر روايته على الشعر بل كان يستشهد كثيراً بأقوال العرب شعراً و نثراً ، وذلك واضح بأدنى نظر في الكتاب ، وقد مرّ شيء من ذلك وسيأتي شيء منه أيضاً ، إن شاء الله

تعالى ، وقد كان يذكر كثيراً من المترادفات في تفسيره نحو ما فعل عند قوله تعالى مدعماً قوله بأبيات من الشعر ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾5/1 ": الطريق ،المنهاج الواضح ، قال :

فَصَدّ عَن نَهجِ الصِّرَاطِ الْقَاصِدِ *

وقال جرير :

أَمِيرُ المُؤمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ   إِذَا اعوَجَ المَورِدُ مُستَقِيمِ **

والمورد : الطرق ، ما وردت عليه من ماء ، وكذلك القري" (24) وكذلك فعل عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنّ لَهُمُ الْحُسْنَى لاَ جَرَمَ أَنّ لَهُمُ الْنّارَ وَأَنّهُمْ مّفْرَطُونَ﴾62/16، "أي متروكون منسيون مخلفون" (25).

وهو يستعين أيضاً بلغات العرب وينوه بها إذا سنحت له الفرصة ما أمكنه ذلك فمما جاء من هذا القبيل ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ انظُرُوَاْ إِلِىَ ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنّ فِي ذَلِكُمْ لاَيَاتٍ لّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾99/6 " ينعه مصدر من ينع إذا أينع... ويقال: قد ينعت الثمرة وأينعت لغتان" (26) وكذلك عند قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مّنْ غِلّ إِخْوَاناً عَلَىَ سُرُرٍ مّتَقَابِلِينَ﴾47/65 " مضمومة السين والراء الأولى ، وهذا الأصل ، وبعضهم يضم السين ويفتح الراء الأولى ، وكل مجرى فعيل من باب المضاعف، فإن في جميعه لغة نحو: سرير وسَرُر وسُرُر."(27)

و يقوم بالاستعانة ببعض الآيات القرآنية لتفسير بعض الآيات أيضاً، وهو كثير الاعتناء بهذا الأمر على نحو ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمِ وَلاَ الضّآلّينَ﴾7/1 "مجازها : غير المغضوب عليهم والضالين، ولا من حروف الزوائد لتتميم الكلام ، والمعنى إلقاؤها ، ... ، وفي القرآن آية أخرى ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَاْ خَيْرٌ مّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾11/7 مجازها : ما منعك أن تسجد، ولا الضالين : لا هنا تأكيد لأنه نفي فأدخلت لا لتوكيد النفي ، تقول: جئت بلا خير و لا بركة ، وليس عندك نفع ولا دفع." (28)

وكذلك عند قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنّا نَأْتِي الأرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾41/13 "مجازه: ننقص مَن في الأرض ومن في نواحيها مِن العلماء والعباد ، وفي آية أخرى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الّتِي كُنّا فِيهَا وَالعِيْرَ الّتِيَ أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنّا لَصَادِقُونَ﴾82/12 مجازه : وسل من في القرية"(29) ، وغيره كثير قد يدل على أن أبا عبيدة قد فسر القرآن بالرأي وبالقرآن أيضاً.

أما موقفه من القراءات القرآنية فقد كان أكثر التزاماً من غيره من النحاة تجاه القراءات القرآنية ، فقد وقف موقف الموجه لهذه القراءة أو تلك ، ولم يضعف بعضها أو يجرح بعض أصحابها ولم يحكم بشذوذ بعضها كما فعل بعض النحاة حتى من معاصريه الذين ألفوا في إعراب

القران أو معانيه ، فهذا الفراء معاصره على سبيل المثال قد غلط القراءة أو القارئ عندما تعرض لتفسيرقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَت بِهِ الشَّيَاطين﴾14/45 قال :" وجاء عن الحسن (الشياطون) وكأنه من غلط الشيخ ، ظن أنه بمنزلة المسلمين و المسلمون"(30) .

ومن القراءات التي ضعفها ، أو ضعف أصحابها في هذه القراءة ذلك عند قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا ولَم يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِن وَلايَتِهِم﴾ 72/8 بفتح الواو قال الفراء في قراءة الفتح التي قرأ بها أستاذه الكسائي :"وكسر الواو في الولاية أعجب إلي من فتحها ؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النضرة، وكان الكسائي يفتحها ، ويذهب بها إلى النصرة ، ولا أراه علم التفسير، ويختارون في وِلايته ولاية الكسر، وقد سمعناهما بالفتح و الكسر في معناهما جميعاً"(31).

وهناك قراءات قال بشذوذها وذلك نحو ما جاء عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ارْجِعُوَاْ إِلَىَ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَأَبَانَا إِنّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلاّ بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾81/12 ذهب الفراء إلى أنه يقرأ بضم السين وتضعيف الراء وكسرها ؛ أي (سُرِّق) قال: "ولا أشتهيها ؛لأنها شاذة وكأنه ذهب إلى أنه يستحيل أن يسرّق ولم يسرق"(32) ، بل إنه ذهب إلى أن حمزة القارئ المشهور قليل البصر بمجاري الكلام العربي وذلك عند حديثه عن قوله تعالى:﴿وَالشّمْسِ وَضُحَاهَا﴾1/93 قال : "ضحاها : نهارها، وكذلك قوله والضحى هو النهار كله بكسر الضحى من ضحاها، وكل الآيات التي تشاكلها ، وإن كان أصل لفظها بالواو ،...، وكان حمزة يفتح ما كان من الواو ، ويكسر ما كان من الياء ، وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب"(33) ، إلى غير ذلك من مواضع ليس البحث في حاجة لاستقصائها.

وموقف الفراء هذا من القراءات القرآنية يخالف موقف النحاة حيث قالوا:إن "القراءة سنة لا يجوز التعرض لها بنقد أو تخطئة ، وظلوا على موقف أسلافهم في سلك القراءات في فئة على حدة ، وعدم الاستشهاد بها لاسيما إذا كانت مخالفة لقواعدهم"(34) ، و يوضح اللبس الذي وقع فيه بعض المحدثين إذ ذهب إلى "أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات ، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن تتخذ منها ظاهرة "(35).

فقد كان موقفهم من القراءات غير متماسك إذ كانوا يتعاملون معها بمستويين المستوى النظري وهو الاحترام والتقدير ، والمستوى العملي وهو الإهمال، بل والرفض والتأويل ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وقد كان سبب ذلك القبول النظري والرفض العملي كما يرى بعض المحدثين " هو التحرز الديني".(36)-

أما موقف أبي عبيدة فيختلف تماماً عن هذا الموقف فقد ذهب إلى توجيه القراءات التي تعرض لها، ولم يحكم عليها بالضعف أو القوة وذلك نحو ما جاء عند حديثه عن قوله تعالى:

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾2/1 وجه قراءة النصب على أنه " نصب على النداء ، وقد تحذف ياء النداء ، مجازه : يا مالك يوم الدين"(37) ، وعند قوله تعالى : ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمّرْنَاهَا تَدْمِيراً﴾16/17 "أي أكثرنا مترفيها وهي من قولهم: قد أمر بنو فلان أي كثروا ،...، وبعضهم يقرأها "أمرنا مترفيها" على تقدير أخذنا، وهي في معنى أكثرنا وآمرنا لغة ،...، وله موضع آخر مجازه: أمرنا ونهينا في قول بعضهم ، وثقله بعضهم فجعل معناه أنهم جُعلوا أمراء." (38)

وكذلك عند قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ آيَاتٍ بَيّنَاتٍ لّعَلّكُمْ تَذَكّرُونَ﴾1/24 قال:" مرفوعة بالابتداء ثم جعل الفعل مشغولاً بالهاء عن أن تعمل فيها، وبعضهم ينصبها على قولهم: زيداً لقيته، والمعنى لقيت زيداً "(39)

وربما كان موقفه هذا وغيره مما يتسم به المجاز من دقة في التحليل سبب حقد معاصريه عليه ، فقد ذكر الأستاذ الدكتور عبد الحميد السيد طلب أن أبا عبيدة له " فهمه الدقيق الذي لم يصل إليه أقرانه ومعاصروه ، لذا دخل الحسد له والحقد عليه حتى إنهم رموه بكثير من الصفات التي لم تكن فيه ، وقالوا فيه ما قالوا وبخاصة عندما رأوا كتابه المجاز، وما يمتاز به من تحليل وعمق وتحرر في الرأي ، ومنهج جديد لم يكن مألوفاً لهم"(40)

ولو حاول باحث أن يعقد مقارنة بين هذا التحليل اللغوي وتحليل قام به أحد المحدثين أمثال الأستاذ الدكتور تمام حسان لوجد تشابهاً ولو يسيراً بين الاثنين على الرغم من بعد المسافة الزمنية إلا أن الباحث لا يستطيع أن يخفي ما بينهما من بعد نظر في هذا التحليل اللغوي للقرآن الكريم ، فضلاً عن الدقة أيضاً، واعتماد الذوق الأدبي اللغوي في التحليلين ، وما إلى ذلك مما يلمسه القارئ منهما، وقد اعتمد الدكتور تمام على ما توصل إليه من قرائن خلافية وقرائن وفاقية في أقسام الكلام في اللغة العربية ، التي اعتمد عليها في نظريته تضافر القرائن.(41) وقد ألمح إلى ذلك في مقدمة كتابه البيان في روائع القرآن، وقد ظهرت سمات المجاز واضحة فيما سبق عند أبي عبيدة .

أما الدكتور تمام حسان فيمكن أن تلمس ذلك عند قراءة بعض من تحليله على نحو ما جاء عند قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَىَ أَتقُولُونَ لِلْحَقّ لَمّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَـذَا وَلاَ يُفْلِحُ السّاحِرُونَ﴾77/10 قال :" أي أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر؟ أهذا سحر؟ وتأتي ضرورة التقدير من أن القول يفتقر إلى مقول ولا تصح جملة (أسحر هذا) أن تكون هي المقول ؛ لأنها استفهام والاستفهام يدل على التردد وعدم الجزم منهم ، وهم في كفرهم أبعد ما يكونون عن التردد وعدم الجزم من هنا يقدر المحذوف خبراً مثبتاً بحيث ينسجم مع اتهامهم للحق ودعواهم أنه سحر.

وأساس كل ذلك أن المعنى المعجمي للفظ القول يقتضي مقولاً مقدراً إن لم يكن هذا المقول مذكوراً ، ومن ذلك ما يبدو من الفارق بين المعنيين من لفظ يعدلون ويختلفان بحسب ما يصحب الفعل من الذين كفروا أو أمة يهدون إلى الحق في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ الّذِي خَلَقَ السّمَاوَاتِ وَالأرْضَ وَجَعَلَ الظّلُمَاتِ وَالنّورَ ثُمّ الّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾1/6 أي يجعلون لربهم عديلاً وشريكاً".(42) ،وعند قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمّ الرّضَاعَةَ﴾233/2 قال: " وكان يمكن للنمط الإثباتي هنا أن يفيد الأمر لولا ما ألحق به من قوله (لمن أراد أن يتم الرضاعة) فهذا القيد حول الأمر إلى معنى الشرط فكان المعنى المقصود هو: من أراد أن يتم الرضاعة فعلى الوالدات أن يرضعن أولادهن حولين كاملين."(43)

وعند قوله تعالى : ﴿وَلِلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلّواْ فَثَمّ وَجْهُ اللّهِ إِنّ اللّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ 115/2 قال : "أي لأن الله ذو وسع وقدرة وذو علم ، فلفظ واسع هنا مأخوذ من الوسع بمعنى الاستطاعة والقدرة ، كما في قوله تعالى : ﴿لاَ يُكَلّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾286/2 ، وقوله تعالى: ﴿وَالسّمَآءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنّا لَمُوسِعُونَ﴾47/51 أي بنيناها بقوة وفي وسعنا أكثر من ذلك".(44)

بهذا و مثله ما قدمه الأستاذ الدكتور تمام حسان في تحليله اللغوي لبعض آي الذكر الحكيم ، يستطيع القارئ أن يلمس الذوق اللغوي لديه بأدنى نظر في كتابه البيان .

المسائل النحوية في المجاز

المسائل النحوية في مجاز القرآن كثيرة ومتعددة ، فقد شملت أكثر أبواب النحو العربي المعهودة رغم أنه لم يؤلفه في النحو ، وسبب ذلك أنه تناول كتاباً عظيماً، لا يأتيه الباطل من بين يديه أومن خلفه ، وقد قام البحث بدراسة بعض هذه المسائل بعد استقصاء مسائل كتاب المجاز و تقسيمها، وترتيبها حسب الأبواب النحوية المعهودة في النحو العربي ؛ لتيسير دراستها والاطلاع عليها، ونظراً لكثرتها فقد وضعت في جدول للرجوع إليها لمن أراد ذلك ، ويمكن الاكتفاء بدراسة بعض المسائل و مقارنتها لتدل على أبوابها وعلى غيرها من مسائل نحوية قد عولجت في المجاز، والله الموفق لعين الصواب.

1)حذف نون من نوني المضارعة والوقاية

وردت هذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿قَالَ أَ بَشّرْتُمُونِي عَلَىَ أَن مّسّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشّرُونَ ﴾54/65 قال: قال قوم يكسرون النون، وكان أبو عمرو يفتحها ، ويقول : إنها إن

أضيفت لم تكن إلا بنونين لأنها في موضع رفع ، فاحتج من أضافها بغير أن يلحق فيها نوناً أخرى بالحذف ، حذف أحد الحرفين إذا كانا من لفظ واحد ، قال أبو حية النميري:

أَ بِالمَوتِ الَذِي لابُدَّ أَنِّي   مُلاقٍ لَا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي *

ولم يقل تخوفينني ... وقال عمرو بن معد يكرب:

تَرَاهُ كَالثّغَامِ يعلّ مِسكاً   يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلِينِي **

أراد فلينني فحذف إحدى النونين".(45)

وقد ذكر سيبويه قراءة الآية السابقة ، وقال إنها قراءة أهل المدينة " ذلك لأنهم استثقلوا التضعيف"(46) وأيضاً ذكر بيت عمرو السابق وعلق عليه كما علق عليه أبو عبيدة ، فالحذف عند سيبويه للتخفيف .

وقد ذهب المالقي إلى جواز حذف نون الوقاية أو إبقائها أو إدغامها في نون الرفع(47) وهو ما ذهب إليه ابن هشام أيضاً(48)

2)رفع المصدر وحذف المبتدأ

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَـذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾58/2 قال :" رفع (حطة) وهي مصدر من حُط عنا ذنوبنا، تقديره مدة من مددت ، حكاية ؛ أي قولوا هذا الكلام ، فلذلك رفع."(49)

ذكر سيبويه أن مما جاء على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل ﴿قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ﴾164/7، ولم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : لم تعظون قوماً ؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم ... فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب؛ لأن فيه ذلك المعنى وكان بدلاً من اللفظ بالفعل"(50).

وعلق المبرد على الفرق بين الرفع والنصب في المصدر فقال:" والفصل بين الرفع والنصب أن النصب دُعا له"(51)

3)زيادة كان في الكلام

تحدث عن هذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾29/19 قال:" ولكان مواضع ، فمنها لما مضى ، ومنها لما حدث ساعته وهو

كيف نكلم من حدث في المهد صبياً، ومنها لما يجيء بعد في موضع يكون ، والعرب تفعل ذلك...، ويجيء كان أيضاً زائدة ولا تعمل في الاسم، كقوله :

فَكَيفَ إذَا رَأَيتَ دِيَارَ قَومٍ وَجِيرَانٍ لَهُم كَانُوا كِرَامِ

والمعنى وديار جيران كرام كانوا وكانوا فضل؛لأنها لم تعمل فتنصب القافية،...، وسمعت قيس بن غالب البدري يقول : ولدت فاطمة بنت الخُرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم ، أي لم يوجد مثلهم ،" كان " فضل "[52]

وقد ذكر سيبويه هذه المسألة ، فقال: " تقول: ما كان أحسن زيداً! فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى"[53] ، وذكر في موضع آخر أن الخليل ذهب إلى زيادتها في نحو:"إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان"[54]، وذهب المبرد إلى أن كان هنا تأتي مؤكدة للكلام، وذكر كلام قيس السابق.[55]

4)الرفع على إضمار فعل أو الاستئناف بعد اسم إن

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى: **﴿**إِنّ الّذِينَ آمَنُواْ وَالّذِينَ هَادُواْ وَالصّابِئُونَ وَالنّصَارَىَ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الاَخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾**69/5 قال : "رفع الصابئون لأن العرب تخرج المشرك في المنصوب الذي قبله من النصب إلى الرفع على ضمير فعل يرفعه ، أو استئناف، ولا يعملون النصب فيه ، ومعنى هذا أن معنى إن معنى الابتداء ، ألا ترى أنها لا تعمل إلا فيما يليها ، ثم ترفع الذي بعد الذي يليها ، كقولك : إن زيداً ذاهب، فذاهب رفع، و كذلك إذا واليت بين مشركين رفعت الأخير على معنى الابتداء ، سمعت غير واحد يقول:

فَمَن يَكُ أَمسَى بِالمَدِينَةِ رَحلُهُ فَإنِّي وَقَيّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

وقد يفعلون هذا فيما هو أشد تمكناً في النصب من إن، سمعت غير واحد يقول:

وَكُلّ قَومٍ أَطَاعُوا أَمرَ سَيّدِهم إلَّا نُمَيراً أَطَاعَت أَمرَ غَاوِيهَا **

الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظعِنُوا أَحداً وَالقَائِلِينَ لِمَن دَارٌ نُخَلِّيهَا

والفعل أشدّ تمكنا في النصب من إن."[56] وهو هنا يشير إلى (الظاعنون) حيث رفعها الشاعر وهي بدل من منصوب بفعل .

قال سيبويه في هذه المسألة إن نحو:" إن زيداً ظريف وعمرو وعمراً، المعنى في الحديث واحد، وما يراد من الإعمال مختلف في كان وليس وما "[57] أي أنه يرى أن النصب له معنى آخر غير معنى الرفع بعد كان وليس وما، أما بعد إن فالمعنى واحد ولا يختلف كما هو الحال مع العوامل السابقة.

وجعل المبرد للرفع وجهين أحدها أن " تحمله على موضع إن ؛ لأن موضعها الابتداء"(58) ، وقد اختلف النحاة حول العطف بالرفع ، فأجاز الكوفيون" العطف على موضع إن قبل تمام الخبر "(59) ، وذهب البصريون إلى المنع وأولوا الآية على وجوه.(60)

وجوزه ابن بابشاذ على وجهين في نحو: إن زيداً وعمرو قائم ، فقال:" إما أن يكون خبر زيد قد حذف لدلالة خبر عمرو ، وإما أن يكون خبر عمرو قد حذف لدلالة خبر زيد ، فيكون قائم على هذا خبراً عن زيد وعمرو."(61)

5)النصب بالجوار

وردت هذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿فَرِيقاً هَدَىَ وَفَرِيقاً حَقّ عَلَيْهِمُ الضّلاَلَةَ﴾30/7 ، قال: " نصبهما جميعاً على إعمال الفعل فيهما أي هدى فريقاً ثم أشرك الآخر المشرك في نصب ما قبله على الجوار وإن لم يكن في معناه ، وفي آية أخرى ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظّالِمِينَ أَعَدّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾31/76"(62)

ذهب سيبويه في هذه المسألة بعد أن ذكر الآيتين السابقتين إلى أنه " إنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي قبله ، إذ كان لا ينقص المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه"(63)

وقد ذكر الزبيدي الآية الثانية ، وقال:" مذهب البصريين أنه من باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره... ، وقال الكوفيون : إنما نصب ؛ لأن الواو ظرف للفعل وهو أعد"(64)

وذهب ابن هشام إلى "أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره" ، ولكنه مثل بقول العرب: هذا جحر ضب خرب. (65) وقد عقد ابن جني للجوار بابا تحدث فيه عن تجاور الألفاظ والحروف.(66)

6)عمل الفعل قال

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىَ قَالُواْ سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾69/11 قال: " قالوا : لا يتمكن في النصب وله موضعان؛ موضع حكاية ، وموضع آخر يعمل فيما بعده فينصب فجاء قوله : قالوا سلاماً ، منصوباً؛ لأن قالوا عمل فيه فنصب وجاء قوله سلام مرفوعاً على الحكاية ولم يعمل فيه فينصبه."(67)

قال سيبويه :" اعلم أن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً، لا قولاً ، نحو: قلت: زيد منطلق ؛ لأنه يمكن أن تقول: زيد منطلق ، ولا

تدخل قلت وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه"(68) ، أي لم يدخل عليه فعل القول وهذا تفسير كلام أبي عبيدة ، ونقل سيبويه عن يونس نحو هذا القول(69)

وذهب المبرد إلى نحو ذلك عندما قال:" لأن قلت إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة نحو الابتداء والخبر"(70) وذهب في موضع آخر إلى أن السبب في ذلك "أنه كلام قد عمل بعضه في بعض"(71)

وقد أورد في شرح المفصل شروط عمل القول عمل الظن وذهب إلى أن الاختيار بعد الاستفهام النصب(72)

7)الإضمار في الفعل لاسم غير موجود

تحدث عن هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّيَ أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾32/38 قال: " المعنى للشمس وهي مضمرة "(73)

قال المبرد :" لابد لكل فعل من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعل ولا فاعل فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد"(74) ، أما ابن مالك فقد ذهب إلى أنه " لا سبيل إلى الحكم بحذفه بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ "(75)

وذكر ابن عقيل أن هذا رأي الجمهور وأن "المنقول عن الكسائي إجازة حذفه وحده "(76) ،وأكد الرضي ذلك فقال إن حذف الفاعل: "لم يثبت إلا عند الكسائي"(77)

وذهب بعضهم إلى أن الفاعل إما أن يكون ضميراً راجعاً لمذكور أولما دل عليه الفعل ، أو لما يدل عليه الحال المشاهدة "(78)

8)نصب المصدر لوقوعه موقع الفعل بلفظه أو بغير لفظه

وردت هذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى :﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللّهِ حَقّاً ﴾4/10 قال: "وعد الله : منصوب ؛ لأنه مصدر في موضع : وعَدَ الله ، وإذا كان المصدر في موضع فعل نصبوه ، كقول كعب :

تَسعَى الْوشَاةُ جَنَابِيهَا وَقِيلهُم إنَّكَ يَابنَ أَبِي سَلمَى لَمَقتُولُ *

يقولون حكاية عن أبي عمرو : وقيلهم منصوب ؛ لأنه في موضع: ويقولون."(79)

وضع سيبويه باباً بهذا الاسم فقال: "هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك : سقياً ورعياً، ونحو قولك :خيبة و دفراً وجدعاً وعقراً "(80)

وكذلك ذهب الفارسي إلى أن " المصدر أيضاً يدل على فعله في مثل : سقياً وفي مثل:

شَلاً كَمَا تَطرُدُ الجِمَالةَ الشّرَدا *

المصدر هنا دل على الفعل فحذف لدلالة مصدره عليه "(81)

وذهب المبرد إلى أن الوجه النصب أما الرفع فيجوز "على بعد ؛ لأنك تبتدئ بنكرة وتجعل ما بعدها خبرها"(82)

9)زيادة إذ في الكلام

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾34/2 قال: "معناه : وقلنا للملائكة و إذ من حروف الزوائد ، قال الأسود بن يعفر :

فَإِذَا وَذَلكَ لا مَهَاهَ لذكرِهِ   وَالدَّهرُ يُعقِبُ صَالِحَاً بِفَسَادِ *

ومعناه : وذلك لا مهاه لذكره : لا طعم ولا فضل."(83)

ذهب سيبويه إلى نحو هذا عندما قال:" كما أنا إذا قلنا :إذ عبد الله منطلق، فكأنا قلنا: عبد الله منطلق؛ لأن إذ لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تذكرها"(84)

أما ابن يعيش فقد ذهب إلى أنه إذا كان معك " فعل ماض استحبوا إيلاءه إياها لتشاكل معناها، وما بعد إذ في موضع خفض بإضافة إذ إليه"(85)

وهذا يعني أن إذ،لا معنى لها سوى توكيد المضي والإضافة إليه، إلا أنه لم يصرح بزيادتها كغيره من النحاة. فلم أعثر على القول بزيادتها إلا عند أبي عبيدة وسيبويه.

10)مجيء إلا للغاية

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُم﴾110/9 قال: " إلا ها هنا للغاية "(86)

وقد ذهب سيبويه إلى ذلك عندما قال:"وأما قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل ، فأن تفعل في موضع نصب والمعنى حتى تفعل"(87) ، وهذا يعني أن إلا بمعنى حتى التي للغاية ، ومعلوم أن حتى تأتي بمعنى إلى أن، فسيبويه لا ينكر معنى الغاية لهذا الحرف.

وقد وردت بعض القراءات للآية السابقة تؤيد ذلك " فقد قرأ الحسن ومجاهد و قتادة ويعقوب (إلى أن تقطع) وأبو حيوة (إلى أن تقطع) بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء

مشددة"(88)، وقد وردت قراءة (حتى تقطع قلوبهم) عن طلحة(89)، وقد ذكر كثير من النحاة معاني إلا في كتب الحروف وغيرها.(90)

11)نصب الاسم بعد تمام الكلام

تحدث عن هذه المسألة عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿إِنّ الْمُتّقِينَ فِي جَنّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ﴾15/51-16 قال:" انتصب ؛لأن الكلام قد تم خبره فإن شئت رفعته وإن شئت أخرجته إلى النصب."(91)

ذكر سيبويه هذه الآية بعد قوله:" وتقول في النكرة : في دارك رجل قائم فيها، فتجري قائم على الصفة وإن شئت قلت: فيها رجل قائماً، على الجواز،كما يجوز: فيها رجل قائماً"(92)، وذهب المبرد إلى أنك إذا قلت :زيد في الدار قائماً "إذا جعلت في الدار الخبر فمعناه استقر."(93)

وهي مسألة خلافية فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجب النصب في قائم، أما البصريون فأجازوا الرفع و النصب.(94)

12)مجيء الكاف في معنى الواو للقسم

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى : ﴿كَمَا أَخرَجَكَ رَبُكَ مِن بَيتِكَ بِالّحَقِّ﴾5/8 قال: "مجازها القسم ، كقولك : والذي أخرجك ربك ؛ لأن ما في موضع الذي."(95)

وقد "اضطرب المفسرون في كما أخرجك واختلفوا على خمسة عشر قولاً أحدها أن الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم وهو الله...، وجواب القسم يجادلونك ، والتقدير : والله الذي أخرجك من بيتك يجادلونك في الحق، قاله أبو عبيدة ، وكان ضعيفاً في علم النحو، وقال الكرماني هذا سهو ، وقال ابن الأنباري الكاف ليست من حروف القسم"(96)

وقال الشوكاني:" قال أبو عبيدة :هو قسم ، أي والذي أخرجك فالكاف بمعنى الواو، وما بمعنى الذي"(97)

وقد نقل بعض المعربين للقرآن عن أبي عبيدة ذلك فذكر مكي أنه " قيل: الكاف بمعنى واو القسم ، الأنفال لله والرسول والذي أخرجك"(98) وقال أبو البقاء إن هناك قوماً ذهب " إلى أن الكاف بمعنى الواو التي للقسم، وهو بعيد "(99) وذكر النحاس أن أبا عبيدة قال: " هو قسم أي والذي أخرجك من بيتك "(100)

وعلى القول الأول يكون أبو عبيدة قد خالف إجماع النحاة في جواب القسم ؛ لأنهم يرون وجوب اقترانه بالنون واللام عند البصريين، أو أحدهما عند الكوفيين كما هو معلوم من كتب

النحو(101). أما على تقدير مكي فإن الجواب يكون محذوفاً لدلالة ما تقدم على القسم ، أي الأنفال ثابتة لله والرسول. والله أعلم

13) إضافة الشيء إلى نفسه

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿إِنّ هَـذَا لَهُوَ حَقّ الْيَقِينِ﴾95/56 قال : "مضافاً إلى اليقين وقد يكون صفة له، كقولك : صلاة الأولى وصلاة العصر."(102)

وذهب ابن مالك إلى " أن إضافة هذا النوع منوية الانفصال لأصالتها بالاطراد والإغناء عن ترك الظاهر، ومع ذلك لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوى انفصاله من كونه غير واقع موقع فعل وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه"(103) ، وعدد ما يقع من ذلك نحو إضافة المسمى إلى الاسم والموصوف إلى القائم مقام الوصف والمؤكد إلى المؤكد وغيره. ونقل ابن عقيل عن الفراء أنه قال: " العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان"(104).

وهي مسألة خلافية فقد" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"(105) ، واحتج الكوفيون بالآية السابقة ونحو: صلاة الأولى ومسجد الجامع وغيرها، وذهب البصريون إلى حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، وكأن التقدير في الآية: حق الأمر اليقين وفي صلاة الأولى : صلاة الساعة الأولى.

وذهب ابن جني إلى المنع ؛ لأن الإضافة إنما " هو للتعريف والتخصيص والشيء إنما يعرفه غيره"(106) ، وكذا فعل ابن يعيش وأيد رأيه بقوله:" إنك لا تقول: ضربتني بضم التاء ، ولا ضربتك بفتحها؛ لاتحاد الفاعل والمفعول."(107)

14)العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى : ﴿واتَّقُوا الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَ الْأَرحَامَ﴾1/4، قال: "اتقوا الله و الأرحام نصب ، ومن جرها فإنما يجرها بالباء."(108)

ذكر المبرد أنك إذا قلت:"هذا ضاربك وزيداً غداً ، لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل كقول الله عز وجل ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَ أَهلَكَ﴾33/29 ، كأنه قال: ومنجون أهلك ، ولم تعطف على الكاف المجرورة"(109)

وهي مسألة خلافية فقد " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيد، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"(110) ، واستشهد الكوفيون

بالآية السابقة وغيرها من الشعر، وقد روى قطرب من البصريين : ما فيها غيره وفرسه، بجر فرسه(111)

أما منع البصريين فلأنهم يرون" أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه ولهذا لا يكون إلا متصلاً
بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ، فكأنه عطف الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز"(112) ، وهذا قياس لا يمكن الأخذ به سواء اتصل الضمير أم انفصل فهم مجمعون على أن الضمير من الأسماء.

15)نداء ضمير النصب المنفصل

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى : ﴿وَ لَكِن بَعُدَت عَلَيهِمُ الشُّقَّةُ﴾42/9 قال: "السفر البعيد ، يقال: إنك لبعيد الشقة ، قال الأحوص الرياحي وحمل أبوه حمالة فظلع فقدما البصرة فبادر أباه ، فقال: إنا من تعرفون وأبناء السبيل وجئنا من شقة ونسأل في حق و تنطوننا ويجزيكم الله . فقام أبوه ليخطب فقال : يا إياك إني قد كفيتك ، وليس بنداء إنما هي ياء التنبيه ، إياك كفَّ ، كقولك : إياك وذاك."(113)

ذكر سيبويه ذلك على سبيل التدليل على أن يا تنوب عن الفعل حيث قال:" مما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب: يا إياك ، وإنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل ، وصار يا و أيا وأي بدلاً من اللفظ بالفعل"(114)

وذهب ابن هشام إلى شذوذ نداء ضمير النصب وضمير الرفع(115)وذهب ابن مالك إلى أن نداء ضمير النصب قياس، أما نداء ضمير الرفع فهو شاذ ؛ لأن موضعه النصب وليس رفعاً(116)

16)صرف تترى وعدمه

تحدث عن هذه المسألة عند ما تعرض لقوله تعالى: ﴿ثُمّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾44/23 قال: " أي بعضهم في إثر بعض ، ومنه قولهم : جاءت كتبه تترى ، و الوجه أن لاتنوين فيها، لأنها تفعُّل ، وقوم قليل ينونون فيه لأنهم يجعلونه اسماً ومن جعله اسماً في موضع تفعل لم يجاوز به ذلك فيصرفه."(117)

وقد جعلها سيبويه بمنزلة ذفرى عندما قال:" فأما ذفرى فقد اختلفت فيها العرب فيقولون: هذه ذفرى أسيلة (بتنوينها) ويقول بعضهم :هذه ذفرى أسيلة (بلا تنوين)، وهي أقلهما ، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ...،وكذلك تترى فيها لغتان"(118) ، وذكر السيرافي في الحاشية

أن "بعضهم يجعل الألف في تترى للتأنيث وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه ، وفيه قول ثالث : وهو أن تكون الألف عوضاً من التنوين"(119) وتحدث أبو علي الفارسي عن ذفرى فقط كما ذكر سيبويه(120)، أما المبرد فقد ذكر أن ما كان مثل ذفرى وتترى " يكون فيه الأمران الإلحاق و التأنيث "(121)

17)نصب المضارع بأن مظهرة ورفعه

وردت هذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلاَ يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلاَ نَفْعاً﴾20/89 قال:" مجازه أنه لا يرجع إليهم قولاً، ومن لم يضمر الهاء نصب(أن لا يرجع)."(122)

وذهب سيبويه إلى أن الرفع ضعيف بعد أن ذكر الآية السابقة قال: " ليس هذا بقوي في الكلام كقوة أن لا يقول، لأن لا عوض من ذهاب العلامة ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء فيقولون: قد علمت أن عبد الله منطلق"(123) ، أي أن النصب عنده أقوى من الرفع إذا جاء المضارع بعد أن، وإظهار هاء الضمير اسماً لأنْ ، أولى عنده من رفع المضارع.

وذكر المبرد الآية السابقة أيضاً وقال:" أي أنه لا يرجع إليهم قولاً، لا يرون في معنى يعلمون، فهو واقع ثابت"(124) ، وذكر ابن يعيش أن الرفع على تشبيه " أن بما المصدرية ، وهذا طريق الكوفيين، أما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة"(125) ، وقال في موضع آخر: إن الرفع هو" رأي البغداديين ولا يراه البصريون...، وقد استبعدوا تشبيه أن بما ؛ لأن ما مصدر معناه الحال ، وأن وما بعدها مصدر إما ماض وإما مستقبل ، حسب الفعل الواقع بعدها"(126)

18)رفع المضارع بعد النهي

وردت هذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿بَدِيعُ السّمَوَاتِ وَالأرْضِ وَإِذَا قَضَىَ أَمْراً فَإِنّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾2/117 قال: " أي أحكم أمراً ، قال أبو ذؤيب:

وَعَلَيهَا مَسرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاودَ أَو صَنَعَ السّوَابِغَ تُبّعُ *

أي أحكم عملها ، فرفع يكون ؛ لأنه ليس عطفاً على الأول ، ولا فيه شريطة فيجازى ، إنما يخبر أن الله تبارك وتعالى إذا قال: كن كان."(127)

وكذلك قال سيبويه في هذه المسألة ،فقد ذكر آية من سورة النحل وآية من سورة يس نحو الآية التي ذكرها أبو عبيدة ، وقال:" كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون"(128)، أما المبرد فقد ذكر

أنك إذا قلت: مره يحفرها ، بالرفع والجزم، فإن"الرفع على ثلاثة أوجه، والجزم على وجه واحد وهو أجود من الرفع ؛ لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حفرها"(129)

19)مجيء لوما بمعنى هلا

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى : ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾7/65 قال : "مجازه : لوما فعلت كذا ، وهلا ولولا وألآ ، معناهن واحد هلا تأتينا، قال في غير هذا الموضع ابن رميلة:

تَعُدُّونَ عَقرَ النّيبِ أَفضَلَ مَجدِكُم بَنِي ضَوطَرَى لَولَا الكَمِي المُقَنَّعَا *

أي هلا تعدون قتل الكماة ، لوما مجازها ومجاز لولا واحد."(130)

ذكر سيبويه ذلك عند حديثه عن الحروف التي يجوز إضمار الفعل وإظهاره بعدها مقدماً ومؤخراً، أنه "لا يستقيم أن يبتدأ بعدها الأسماء فهلا ولولا وألآ. لو قلت: هلا زيداً ضربت، ولولا زيداً ضربت وألآ زيداً قتلت، جاز. ولو قلت:ألآ زيداً وهلا زيداً ، على إضمار الفعل و لا تذكره جاز وإنما جاز ذلك ؛لأن فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك"(131) ، أي أن لوما تأتي للتحضيض كما ذكر أبو عبيدة.

20)زيادة ما في الكلام

وردت هذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿إِنّ اللّهَ لاَ يَسْتَحْيِ أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾26/2 قال: "معناها : أن يضرب مثلاً بعوضة ، ما توكيد من حروف الزوائد ، قال النابغة الذبياني :

قَالَت أَلآ لَيتَ مَا هَذَا الّحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصفَه فَقَدَ *

أي حسب وما ها هنا حشو."(132)

ذكر سيبويه أنه سأل الخليل رحمه الله عن " قول العرب :ولاسيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد ، وما لغو. وقال: ولاسيما زيدٌ، كقولهم : دع ما زيد ، وكقوله﴿مثلاً ما بعوضة﴾"(133) ، وذكر الآية عند حديثه عن زيادة ما مع ليت ، وقال:" إنما رفع ما بعد ليتما على وجهين :على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿مثلاً ما بعوضة﴾"(134) ، ثم ذكر الوجه الآخر.

وجعل أبو علي الفارسي ما في الآية موصولة "على معنى الذي ، وكأنه قال: ما هو بعوضة، أي الذي هو بعوضة"(135)، وذكر المبرد أن ما تكون " زائدة مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى كقول الله عز وجل﴿فبما رحمة﴾159/3."(136)

جدول للمسائل النحوية في مجاز القرآن

1)	مجيء ما موصولة بمعنى الذي	212/64،108،2/1
2)	مجئ تلك للقريب	97،127/272،2/ 1
3)	حذف نون من نوني المضارعة والوقاية	352/1
4)	مجيء التنوين بدلا من الكناية(الضمير) في كلمة كل	321/1
5)	تقديم اثنين والإخبار عن الثاني	124،192/39،139،244،257،2/1
6)	رفع المصدر وحذف المبتدأ	98،227/41،335،2/1
7)	حذف الخبر استغناء عنه	152،236،63/331،333،165،2/1
8)	زيادة كان في الكلام	8،71،140/2
9)	فتح همزة أن وكسرها	204/1
10)	إضمار اسم إن (الشأن)	174/1
11)	الرفع على إضمار فعل أو الاستئناف بعد اسم إن	172،173،201/1
12)	النصب بالجوار	280/213،2/1
13)	مجيء إن بمعنى ما النافية	156،206/2
14)	مجيء لات بالهاء	176/2
15)	مجيء رأى بمعنى العلم	62/1
16)	عمل الفعل قال	148،187،226/291،2/1
17)	مجيء ضمير الفصل بين المفعولين	109/1
18)	جمع الفعل لجمع الفاعل(أكلوني البراغيث)	34/101،174،2/1
19)	تأنيث الفعل وفاعله مؤنث مفصول	83/1
20)	الإضمار في الفعل لاسم غير موجود	182/2
21)	وجوب تقديم إياك على عمله	109/24،2/1
22)	تقديم المفعول به	194،262/173،2/1
23)	حذف المفعول به	50/1
24)	الرفع والنصب على الاشتغال	63،181/2
25)	تعدي الفعل و لزومه	329/1
26)	العمل للفعل	321،355/1

(27	حذف من مع الفعل اختار	57،229/1
(28	إضمار الفعل	315/2
(29	نصب المصدر لوقوعه موقع الفعل بلفظه أو بغير لفظه 1/298،27،3،	208/2، 207، 199، 196، 195، 189، 164، 141، 138، 122، 119، 250، 223، 214
(30	زيادة إذ في الكلام	203/36،41،93،183،231،335،2/1
(31	نصب المستثنى ورفعه (التام)	171،172،250/295،301،2/1
(32	استثناء الشيء من الشيء	136/1
(33	استثناء قليل من كثير	131/1
(34	استثناء الشيء من غيره (المنقطع)	9،78،237،301/2
(35	مجيء إلا للغاية	270/1
(36	مجيء إلا في موضع واو الموالاة	60،283/1
(37	نصب الاسم بعد تمام الكلام	226،231،256/2
(38	مجيء اللام بمعنى إلى	111/1
(39	مجيء على بمعنى في	57،195،233/155،2/1
(40	مجيء على بمعنى عن	84/2
(41	مجيء الكاف في موضع القسم	240/1
(42	مجيء عن بمعنى من	268/1
(43	مجيء التاء في القسم بمنزلة الواو	315/1
(44	مجيء في بمعنى على	23،24/2
(45	زيادة الباء	5،48،56،213،264،304/2
(46	زيادة من	31،123،156،232/223،279،285،336،2/1
(47	زيادة عن	69/2
(48	تقدير اللام المحذوفة للجر	213/2
(49	حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه	128،143/47،164،2/1
(50	إضافة الشيء إلى نفسه	253/2
(51	الجر بالجوار	72،155/1
(52	صوغ أفعل التفضل من مسكين	42/1

53)	نصب الاسم بعد الفعل ساء	127/1
54)	قطع النعت المرفوع إلى النصب	65،66/1
55)	قطع النعت المرفوع إلى النصب ثم الرفع	143/1
56)	قطع النعت المجرور إلى الرفع	15،54/2
57)	مجيء كافة بمعنى جميعاً	258/1
58)	مجيء أم بعد كلام انقطع وليس استفهاماً	56/1
59)	مجيء أم في موضع الاستفهام بمعنى الهمزة	186/59،130،2/1
60)	مجيء أم بمعنى بل	130،186،204،233/2
61)	مجيء أم بمعنى الواو	148/278،2/1
62)	مجيء التوكيد اللفظي بغير لفظ المؤكد	70/1
63)	فتح همزة أما وكسرها	144/1
64)	مجيء أو بمعنى الواو	175،227،280/2
65)	حذف عامل المرفوع بعد الواو	160/1
66)	العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار	113/1
67)	مجيء لا للموالاة	250،251/2
68)	استئناف الكلام بلا حرف الواو	69،210/32،2/1
69)	بدل المطابق	304/2
70)	حذف حرف النداء	22/1
71)	نداء ضمير النصب المنفصل	261/1
72)	نصب المعطوف نسقاً على المنادى	143/2
73)	كسر آخر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	159/2
74)	بناء المنادى المضاف إلى أم أو عم	25/2
75)	زيادة يا النداء مع الفعل الأمر	93/2
76)	بناء مساس على الكسر نحو نزال	26/2
77)	نصب كتاب الله عليكم	122،123/1
78)	منع مثنى وثلاث وعشار من الصرف	114،115،116/1
79)	منع جهنم من الصرف	215/1

80)	منع مدين من الصرف	297/1
81)	صرف تترى وعدمه	59/2
82)	سبب منع مثنى وفرادى من الصرف	150،152/2
83)	نصب المضارع بأن مضمرة	155/2
84)	نصب المضارع بأن مظهرة ورفعه	24،52/2
85)	نصب المضارع بالفاء بعد الاستفهام	259/2
86)	نصب المضارع بلام الجحود	104/1
87)	جواز الجزم والرفع بعد لا	378/1
88)	الجزم بلا الناهية	219/2
89)	الجزم في جواب الأمر	1/281،2/1
90)	رفع المضارع على الوصف بعد النهي	275/2
91)	رفع المضارع بعد الأمر	52/1
92)	استعمال الماضي موضع المضارع	139/2
93)	مجيء هل بمعنى ما النافية	149/2
94)	مجيء لولا بمعنى هلا	52،132،271،284،300/1 64،107،203،251/2
95)	مجيء لوما بمعنى هلا	346/1
96)	مجيء هل بمعنى قد	279/287،2/1
97)	زيادة ألآ للتنبيه والتوكيد	226،285،286/1
98)	زيادة اللام توكيداً	117/223،225،318،2/1
99)	زيادة لا في القسم	277/2
10)	زيادة لا في الكلام	25،211/1
10)	زيادة ما في الكلام	،35،107،157/1 58،102،117،131،160،204،294/2

يتبين مما سبق

-أن أبا عبيدة كان نحوياً واسع الاطلاع فضلاً عن كونه لغوياً بارعاً ، فقد لازم يونس أربعين عاماً.

-جدول المسائل يوضح أنه عرض مسائل كثيرة في النحو العربي في كتابه المجاز.

-أنه لم يكن يتقيد برأي البصريين أو الكوفيين؛ لأنه كان معاصراً لأوائلهم.

-كثير من المسائل الواردة في المجاز ورد عند سيبويه أو غيره وكان تعليقهم كتعليقه.

-لأبي عبيدة آراء لم يذكرها النحويون وقد اعتنى بها مفسرو القرآن ومعربوه.

-أنه كان يميل إلى التحليل اللغوي ، ويستشهد على أقواله بآيات من الذكر الحكيم وبالحديث الشريف وبأبيات من الشعر المحفوظ ، والاختصار ما أمكنه في ذلك.

-أن أبا عبيدة كان صحيح العقيدة ، فلم يتعرض لأحد من الصحابة بسوء فضلاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أنه لم يتعرض للقراءات الشاذة بنقد أو تجريح كما فعل غيره.

هوامش البحث و مراجعه

1-بو عناني، د. مختار، مجلة اللغة و الأدب ، معهد اللغة العربية وآدابها، الجزائر، 1995م ص 27.

2-مسعود ، د. فوزي، سيبويه جامع النحو العربي ، ب ن ، القاهرة ، 1986م ص 54 ، عن دراسات وتعليقات في اللغة الآتي.

3-عبد التواب، د.رمضان ، دراسات وتعليقات في اللغة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1994م ص250

4-الطنطاوي ، محمد، نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة ، دار المعارف ، مصر،1995 ص83 ونحوه عند ناصف ، علي، سيبويه إمام النحاة ، لجنة التأليف والنشر،القاهرة،1953م ص181

5-أبو الطيب،عبد الواحد، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبوالفضل، دار الفكر العربي، القاهرة،1974م ص79 و القفطى،جمال الدين، إنباه الرواه على أنباه النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم - دار الكتب المصرية - القاهرة - 1973م 280/3

6-مراتب النحويين ص 42 والسيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، ب ت 232/2 ،12-230/2

7-إنباه الرواه على أنباه النحاة 158/2 وبغية الوعاة 74/2

9-مراتب النحويين ص44 وإنباه الرواه على أنباه النحاة 77/4

10-إنباه الرواه على أنباه النحاة 280/3 ، 76/4

11-السيوطي، جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره، دارالفكر، بيروت ، ب ت462/2 ،12-462/2

13-السيرافي ، أبوسعيد ، أخبار النحويين البصريين ، عيسى البابي الحلبي ، مصر، 1955م ص 50 .

14-سيبويه ، عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، 1973م 24/1.، 15- 12/1.م ،46-519/3 ،50- 320،321/1 ،53-73/1 ، 54-153/2 ،57- 61/1 ،63-88،89 ،68- 122/1 ، 69-142/3 ،80- 311/1 ، 84- 75/3 ،87- 342/2 وانظر 32/3 ،92- 126/1 ،114-291/1 ، 118- 119/3،211 -ح 211/3 ،123- 7/3 ،128- 39/3 ،131-98/1 ،133-286/2 ، 134-138/2

16-الحموي ، ياقوت ، معجم الأدباء ، الكتب العلمية ، بيروت ،1991م 512/5 وانظر وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر، بيروت، ب ت 236/5،235

17-أبو عبيدة ،معمر،مجاز القرآن ،تحقيق د.محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة، بيروت،1981م 18/1،19،18-19/1،285-20/1،392-226/2 ، 21-403/1،398،392،328،302،275-22/2،231،152،66،52،49،5-24/1،19-25/1،24-26/1،361 -27/1،202 -351/1، 28- 26/1،25 ، 29-334/1 ،37-23/1،22 ،38-373/1،372 ،39-63/2 ،45-352/1 ،49-41/1 ،52-8/2،7 ،56-173/1،172 ،62-213/1 ،67-291/1 ،73- 182/2 ،79 - 273/1 ،83-36/1 البيت في المفضليات ،تحقيق احمد شاكر وغيره ، المعارف،مصر، 1976م ق 445 ،86-270/1 ،91-226/2 ،95-240/1 ،102-253/2 ، 108-113/1 ،113- 261/1 ، 117- 59/2 ،122-24/2 ،127-52/1 ،130-346/1 ،132- 35/1 .

23-طلب ، د. عبد الحميد ، غريب القرآن رجاله ومناهجهم، وزارة الأوقاف، الكويت، 1986م ص128 ،40- ص 128.

*شطر البيت في الطبري ، تاريخ الامم ، تحقيق محمد ابو الفضل ، سويدان ، بيروت 1965م56/1 .

**البيت في ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين ،دار المعرف، مصر، 1969 507.

30-الفراء ، أبو زكريا ، معاني القرآن ،تحقيق أحمد يوسف نجاتي وغيره ،الدار المصرية للتأليف و النشر، القاهرة ،ب ت 285/2 ، 31-419/1،418 ،32-53/2 ،33-266/3.

34-دمشقية ،د.عفيف ،أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ،معهد الإنماء العربي، ليبيا ، 1978م ص 49، ونحوه السيد ، د. عبد الرحمن ، مدرسة البصرة ، مطابع سجل العرب، القاهرة ، 1968م ص 229

35-ضيف ، دكتور شوقي ،المدارس النحوية ، دار المعارف ، مصر ، 1976م ص 19

36-عيد، د.محمد ،الرواية والاستشهاد ،عالم الكتب ، القاهرة ،1976م ص 224

41-حسان، د.تمام،اللغة العربية معناها ومبناها،عالم الكتب، القاهرة،1998م ص191

42-حسان، د.تمام، البيان في روائع القرآن ،عالم الكتب، القاهرة ، 2000م 167/1،166 ، 43-332/1، 44-407/1

*بيت أبي حية في لسان العرب لابن منظور المصري(فلا)

** البيت الثاني في الكتاب 67/2

47-المالقي،أحمد ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ب ت، ص 362

48-ابن هشام ،عبد الله ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تحقيق محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية، بيروت ،1991م 397/2 ،65-788/2

51-المبّرد، محمد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ب ت 225/3، 55- 116/4، 58- 111/4، 70- 78/4، 71- 310/2، 74- 50/4، 82- 221/3، 93- 308/4 ، 109- 152/4، 121-338/3، 124- 32/2، 129-84/2، 136- 48/1

*البيت في ديوان الفرزدق ،دار بيروت للطباعة، لبنان، ب ت 835

*البيت في ديوان الفرزدق ،دار بيروت للطباعة، لبنان، ب ت 835

*البيت في الاصمعيات لابي سعيد ، تحقيق احمد شاكر وغيره ، المعارف، مصر 1976م 16

**والبيت الثاني في الكتاب 249/1

59-الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث، مصر، ب ت 185/1 ،105- 438/2 ،112-466/2

60-الإنصاف 187/1وانظرالتبيين عن مذاهب النحويين، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق ، د.عبد الرحمن العثيمين،الغرب الإسلامي ،بيروت ،1986م ص 341 وما بعدها. ،94-158/1 ،110-463/2

61-الشرجي ،عبد اللطيف ،ائتلاف النصرة، تحقيق د.طارق الجنابي،عالم الكتب ، بيروت،1987م ص169،168 ،64-ص106 ،94-ص27 ،112-ص62

66-ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، 1999م 221/3، 106- 26/3

72-ابن يعيش، موفق ، شرح المفصل، مكتبة المتنبي ، القاهرة، ب ت 79/8، 85-96/4، 107-10/3، 125-9/7، 126-144/8

75- ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد المختون، هجر، القاهرة، 1990م 121/2، 103- 230/3، 116-387/3، 386

76-ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، دار المدنى، جدة، 1984م396/1، 104-335/2

77-الرضى، محمد، شرح الكافية، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م 201/1

78-ابن هشام ، عبد الله ، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ب ت، 89/2

*البيت في ديوان كعب بن زهير، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 1950م 19

81-الفارسي، الحسن، التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق د. عوض القوزي، الأمانة ، القاهرة، 1996م 152/2، 151، 120-15/3، 135-190/1

*البيت في ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 1965م 42/2

88-الأندلسي ، أبو حيان، البحر المحيط ، تحقيق عادل عبد الموجود وغيره، الكتب العلمية، بيروت 1993م105/5

89-ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، دار الكندي ، الأردن ، ب ت ، ص55

90-انظر الأزهية في علم الحروف ، علي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، وغيره مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1993م ص173

96-البحر المحيط 456/4 وانظر المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق عبد السلام محمد، الكتب العلمية، بيروت، 1993م 86/3

97-الشوكاني ، محمد ، فتح القدير، مكتبة محفوظ العلي، بيروت، ب ت 278/2

98- القيسي ، مكي ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق ياسين السواس، دار المأمون، دمشق، ب ت 340/1

99-العكبري ، أبو البقاء ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق على البنجاوي ، عيسى البابي، القاهرة ، 1976م 616/2

100-النحاس، أحمد، إعراب القرآن، تحقيق د.زهير زاهد، عالم الكتب، القاهرة، 1985م 176/2

101–الصبان، علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، مكتبة الإيمان، المنصورة ، ب ت 312، 313/3

111–ابن هشام ، عبد الله ، أوضح المسالك ، تحقيق محمد محيي الدين ، دار الفكر، بيروت، ب ت 392/3، 115– 11/4

*البيت في ديوان الهذليين 19

*البيت في ديوان جرير 338

*البيت في ديوان النابغة الذبياني 6